

# آفاق التنمية

فريق التحرير:

أ. مصطفى كامل السيد

رئيساً

عشام سليمان مسكراً

أحمد رهنس

سالي عبد العز

منجبة متولى

مروة عبد العزيز

نهلة محمود

في هذا العدد:

• أكلز جديدة في التنمية:

• بولو فرير، العربية كأساس للتعليم

• انشائية العربية والتنمية في تعزيز المعرفة العوي

• قضايا وتحديات التنمية:

• سياسات تقنين الفقر والبرالية للتنمية

• الإلمة العشمية كقادم

• التقب على العواجز: قابلية التعلل البشري والتنمية

• التفاضل عن الإيجاز كتنوئة والتنوئة الإنشائية

• تجارب التنمية:

• زيادة التجارة والحد من الفقر لدى المنظمات الدولية

• المجتمع المدني والديمقراطية في الدول التنموية

• مكافحة الفقر بالتعليم والصحة: خبرة الحزبين

## افتتاحية العدد

هذا هو العدد الثاني من آفاق التنمية يطرحه شركاء التنمية على القارئ العربي أملا في أن يسهم هذا المجهود في نقل الأفكار والممارسات الجديدة في عالم التنمية إلى المهتمين بشؤونها في مصر والوطن العربي.

ويقدم هذا العدد كسابقه باقة من الأفكار والممارسات الجديدة في مجال التنمية، ففي محور الأفكار يتناول هذا العدد المفكر البرازيلي باولو فرييري، وهو ليس معروفا بقدر كاف في الدول العربية بالرغم من صيته الواسع في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وكذلك بين المثقفين في القارة الأوروبية، وسبب صيته الواسع هو دعوته إلى أسلوب جديد في التعليم ومحو الأمية يعتمد على ربط التعليم بالمعالم الرئيسية للبيئة المحلية، واستخدامه كسبيل لنشر المعرفة بمفاهيم تحث على نقد الواقع الاجتماعي وتسهم في تحرر الإنسان، وهو أسلوب جرى تطبيقه بنجاح في البرازيل وكوبا وأنجولا وتنزانيا وغينيا بيساو. كما يطرح هذا المحور ملخصا لما جاء في التقرير الأول عن المعرفة في الوطن العربي، وهو تقرير يستلهم الكثير مما جاء في العدد الثاني من تقارير التنمية الإنسانية العربية، والذي شدد على كون المعرفة إنتاجا وتداولاً وتوليداً واستخداماً واسترجاعاً هي أحد عوائق ثلاث للتنمية الإنسانية في الوطن العربي. ويفصل هذا التقرير في عوائق النهوض بالمعرفة في الوطن العربي، ويؤكد على ارتباط إنتاج المعرفة بالحرية.

ويناقش المحور الخاص بقضايا التنمية موضوعات عديدة من بينها سياسات تقليص الفقر في ظل التوجه الليبرالي الجديد في فكر المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، ويبين كيف تسعى هذه المنظمات إلى تضمين مكافحة الفقر في برامجها، ويشرح صعوبة التغلب على الفقر مع استمرار إتباع هذه السياسات. وينتقل القارئ في هذا المحور إلى استعراض لأبعاد أزمة الغذاء العالمية التي ضربت الكثير من الدول النامية منذ عامين، ومدى احتمال تجدها على ضوء سعي الدول المتقدمة إلى استخدام أراضيها الزراعية في زراعة محاصيل يمكن أن تكون مفيدة في توليد الوقود، وهو ما سعت إليه بعض الدول الصناعية الجديدة كذلك، مما يهدد بتفاقم أزمة الغذاء في المدى القريب. ويشدد استعراض تقرير التنمية البشرية الأخير في المحور الثاني على الجوانب الإيجابية لهجرة العمالة في بعدها الدولي، ويوضح خطأ الأفكار الشائعة عن منافسة العمال المهاجرين للعمال في الدول المتقدمة، ويوضح من ناحية أخرى أن معظم العمال المهاجرين ينتقلون إما داخل بلدانهم أو فيما بين دول الجنوب. كما انتقل المحور الثاني لتقويم مفهوم الدولة الإنمائية، والصعوبات التي تواجهها مع تقدم عملية التنمية، وذلك بالإشارة إلى تجارب دولتين إنمائيتين في جنوب شرق آسيا هما سنغافورة وفيتنام.

أما المحور الأخير في هذا العدد والخاص بقضايا التنمية فيعرض رؤية خلافية حول مدى مساهمة التجارة الدولية في التخفيف من حدة الفقر، وهو ما يرى كثيرون في الدول النامية عكسه تماما، ولذلك سعت منظمة التجارة العالمية إلى طرح برامج خاصة تعظم من إمكانية الاستفادة من التجارة العالمية في مكافحة الفقر، ويتناول مقال آخر في هذا المحور بعض تجارب المجتمع المدني في عدد من دول الجنوب التي قطعت شوطا لا بأس به على طريق الديمقراطية.

وشركاء التنمية وهم يطرحون هذا العدد الثاني يأملون أن يتلقوا ردود فعل القراء بالنسبة لما جاء فيه، مؤملين أن يسهم ذلك في تطويره وفي انتقال مصر إلى آفاق جديدة في التنمية.

أ.د. مصطفى كامل السيد

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

المدير التنفيذي لشركاء التنمية

## أفكار جديدة في التنمية

### باولو فريري: الحرية كأساس للتعليم

- Gerhard, Heinz-Peter. "PAULO FREIRE (1921-97)". *Prospects: the quarterly review of comparative education*, vol. XXIII, no. 3/4, 2000, p.439-58.
- Giroux, Henry A. *Rethinking Education as the Practice of Freedom: Paulo Freire and the Promise of Critical Pedagogy*. January 2010. As Downloaded from: [http://www.truthout.org/10309\\_Giroux\\_Freire](http://www.truthout.org/10309_Giroux_Freire)
- Lyons, John. *Paulo Freire's Educational Theory*. April 2008. As Downloaded from: <http://www.newfoundations.com/GALLERY/Freire.html>
- Schugurensky, Daniel. *Reviews of Paulo Freire's Books*. As Downloaded from: [http://fcis.oise.utoronto.ca/~daniel\\_sc/freire/freirebooks.html](http://fcis.oise.utoronto.ca/~daniel_sc/freire/freirebooks.html)
- Smith, M. K. "Paulo Freire and informal education". *The encyclopedia of informal education*. November 04, 2009. As Downloaded from: [www.infed.org/thinkers/et-freir.htm](http://www.infed.org/thinkers/et-freir.htm).

يعد باولو فريري (1921-1997) واحدا من أهم من كتبوا عن التعليم وأهمية التنشئة في تكوين أجيال من القادرين على المطالبة بحقوقهم وتحقيق نهضة مجتمعاتهم. وبناء على خبراته المعيشية، فقد اتخذ لنفسه موقفا - منذ مطلع سبعينات القرن العشرين على الأقل - يعارض فيه غرس القمع في النفوس من خلال التعليم. وهو ما جعله يعد منذ ذلك الوقت رائدا لما يسمى بالمنهج النقدي في التربية. فالتعليم بالنسبة لفريري يعد إما وسيلة يعمل من خلالها نظام الحكم على دمج أجيال جديدة من الرعايا الخانعين في السياق العام السائد في المجتمع دون قدرة على التجديد أو الابتكار والإبداع - وهو ما يرفضه - أو أنه يعد سبيلا للتحرر يمكن الأفراد - من مختلف الأعمار والخلفيات والطبقات - من الاشتباك مع الواقع ووضع تصورات حول كيفية تحسينه، وهي الرؤية التي عمل فريري على ترسيخها ونشرها - والتي جاءت بدورها امتدادا لاعتقاده أن بني البشر لا يمكن أن يكونوا إلا فاعلين - وليس مفعولا بهم - في مجتمعاتهم.

وباولو فريري، على الرغم من حصوله على درجة جامعية في القانون، إلا أنه فضل العمل مدرسا لتعليم اللغات ومحو أمية الفقراء من أبناء البرازيل. وفي وقت كانت فيه البرازيل تحارب من أجل تحقيق وترسيخ الديمقراطية لديها، كان فريري مهموما بأهمية التركيز على مطالب واحتياجات مجتمعات السكان الأصليين - التي كانت مهملة في البلاد. وكان توجهه أن ما يمكن أن يحقق هذه المطالب ويفي بالاحتياجات - ليس فقط الإبقاء على وتداول المعرفة التقليدية لهذه المجتمعات - وإنما كذلك وصلها بالمعارف والعلوم الحديثة ولكن من خلال طرق مبدعة ونقدية تمكن أبناء هذه المجتمعات من انتقاء ما يفيدهم فقط ودون النظر بدونية للمعارف التقليدية - التي قد تبدو قديمة أو متخلفة. وقد تم تطبيق أسلوبه في الجمع بين محو الأمية الأبجدية والأمية الفكرية وأخذ خصائص البيئة المحلية في الاعتبار بنجاح كبير في عدة دول منها تنزانيا وكوبا فضلا عن وطنه البرازيل.

التعليم - من وجهة نظر باولو فريري - يصبح أكثر من مجرد قيام المدرس بتلقين الطلاب مجموعة من المعارف - كما يتم ملء وعاء بالماء - وهو ما يجعل فريري يتلاقى من هذا المنطلق مع ما ذهب إليه عدد من كبار الفلاسفة والمنظرين - كجان جاك روسو وجون ديوي. فالهدف من التعليم هو دفع الدارسين للربط بين ما يتلقونه من معارف وكيفية توظيفها في حل

المشكلات الفردية التي يواجهونها وفي ظل السياقات الاجتماعية التي يعيشونها. وبالتالي فالتعليم يجب أن يعتمد على التجارب وتنمية الحس النقدي من خلال حوارات مفتوحة وغير محددة بمناهج صماء ثابتة - بحيث يتم الأخذ في الاعتبار الاختلافات الطبقية والتنوع للتعلمين. فيصبح التعليم من هذا المنطلق أشبه بعملية مستمرة لاستحضار الوعي وإطلاق العنان للإبداع الفردي - وهو ما يعد أول خطوة في سبيل العمل من أجل الارتقاء بظروف الفرد ومن حوله في المجتمع.

العملية التعليمية إذن يجب أن تصبح تفاعلية وثنائية الاتجاه ما بين مدرس يعلم ومتعلم يدرس - فلا تعلم دون تعلم. وهو ما لا يجب أن ينصرف إلى التقليل من شأن المدرس ومساواته بتلاميذه؛ وإنما يجب أن تكون المبادرة من قبل المدرس ذاته لأن يفسح المجال لنفسه للتحقق من صدقية معارفه من خلال تفاعله مع تلاميذه وإعادة التعلم. كما أنه يجب على المدرس أن يكون على وعي بالعوامل التي تسهم في تشكيل وعي تلاميذه حتى يكون قادرا على التعامل مع كل على حسب احتياجاته ومشكلاته. وهو ما يعني أنه لا مفر عن أن تصبح الديمقراطية هي النمط السائد في العلاقات الاجتماعية الحاكمة لمجتمع الفصل الدراسي، ومن ثم تغدو الحرية هي حالة كل الحضور. ففي حال غابت الحرية، فإن الممارسة التعليمية تصبح خاضعة بشكل شبه كامل لهيمنة وسلطة المدرس - بوصفه الطرف الذي تتوافر لديه كل السلطات المؤسسية على الأقل - وهو ما كان باولو فريري يعارضه ويطمح إلى تغييره بحيث يصبح إدراك المدرس أنه مجرد جزء من العملية التعليمية - وليس صاحب السلطة المطلقة فيها.

ولعل هذا كان السبب وراء تركيز **باولو فريري** على أهمية عمليات التعليم غير الرسمي والتعليم الجمعي بسبب طبيعتهما المرنة غير المقيدة بمقررات أو قواعد مؤسسية صارمة. وإنما تسهل فيهما إمكانات تطبيق العملية التعليمية الديمقراطية التي يتفاعل فيها المدرس مع تلاميذه - كل بحسب إمكاناته واحتياجاته. وكان **فريري** رائدا في هذا الصدد حيث دشن حملة واسعة لتعليم الفقراء وغير القادرين في أنحاء البرازيل في مطلع الستينات ولاقت نجاحا كبيرا إلى أن أوقفت عقب وقوع انقلاب عسكري في البلاد في سنة 1964.

ومن ثم، فإنه إذا كانت عملية التعليم تخرج أجيالا من الشباب القادر على إحداث التغيير، فإن التركيز دوما هو أن يكونوا هم في ذواتهم غايات - وليسوا أدوات. أي أن يصبح الهدف جعل كل منهم مفكرا قادرا على تحمل مسؤولية ذاته ومجتمعه، وليس فقط توجيه تعليمهم بحسب احتياجات سوق العمل. كما أن المدرسين يجب أن يرتقوا بأدوارهم لجوهرها الحقيقي - وهي أنهم صناع الغد من خلال أبنائهم - وأنهم ليسوا مهندسين على خطوط إنتاج لسد حاجات المؤسسات من أصحاب المهارات المختلفة للقيام بمهام معينة.

هشام سليمان

مدرس مساعد - قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

## تقرير المعرفة العربي 2009: "إشكالية الحرية والتنمية"

صحيح أن قضية التنمية أضحت أزمة مسلما بها في الواقع العربي؛ إلا أن الربط بينها وبين إشكالية الحرية في السياق العربي يضيف أبعادا جديدة لهذه القضية. وفي هذا الصدد جاء تقرير المعرفة العربي لعام 2009 ليلقي الضوء ليس فقط على إشكالية العلاقة بين الحرية والتنمية، بل وليقدم أيضا توصيفا لإمكانيات بناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

وكان توماس كون قد تناول فكرة رأس المال الفكري في كتابه "ثروة المعرفة: رأس المال الفكري" إنطلاقا من افتراض مسبق بوجود المعرفة في المجتمع بالإضافة إلى توافر حد أدنى من الحريات الفكرية. إضافة إلى ذلك، فإن التناول الغربي لفكرة رأس المال الفكري والمعرفة ينطلق من واقع متطلبات تلك المجتمعات التي تركز على الأبعاد الاقتصادية وتعنى بتطوير استراتيجيات السوق؛ ومن هنا جاءت أهمية تقرير المعرفة العربي 2009 والذي يمكن أن يعد عملا موازيا لفكرة رأس المال الفكري ولكن هذه المرة وفقا لاحتياجات ومتطلبات الوضع في الوطن العربي.

وبشكل عام ركز تقرير المعرفة العربي 2009 على محورين أساسيين: **الأول**: نظري يهدف إلى التأصيل الفلسفي لمفهوم المعرفة، أما **الثاني** فهو يتعلق بدراسة مكونات المعرفة في العالم العربي. فكان ثلوث الحرية والمعرفة والتنمية هو نقطة الانطلاق الأساسية لهذا التقرير حيث تعمل المعرفة على خدمة وإثراء العملية التنموية مؤطرتين في ذلك بإطار اجتماعي وسياسي يتسم بالحرية؛ أي أن المعرفة لها وظيفة أدائية للتنمية (Instrumental Function). بيد أن الهدف التنموي الذي يرنو إليه هذا التقرير يختلف عن ذلك الذي هدف إليه توماس كون؛ فهو كيفية تفعيل المعرفة بهدف إنجاح الاقتصاد الحديث على اعتبار أن الأصول المعرفية هي مصادر للثروة في حد ذاتها.

وإذا كانت الحرية هي أهم العوامل التي يجب توافرها في البيئات المحفزة لتوليد المعرفة، فإن إشكاليات بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي تتمحور حول غياب الحرية والمشاركة السياسية وهو ما يمكن أن يطلق عليه "إجتماعيات المفهوم". وفي هذا السياق، يلقي التقرير الضوء على المفارقات التي تجمع ما بين خطاب الإصلاح وتوسيع الحريات في البيئة العربية من أجل التوصل إلى ما إذا كانت البيئات العربية من تلك البيئات المحفزة للإنتاج المعرفي أم لا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

وأخذا بعين الاعتبار أن التعليم هو الركيزة التي يتكأ عليها مجتمع المعرفة وهو المحك الذي على أساسه يتضح مدى انحراف الوطن العربي عن مجتمع المعرفة. في هذا الصدد، ميز التقرير بين نوعين من التحديات التي يواجهها التعليم في الوطن العربي: **النوع الأول** من هذه التحديات: التحديات التقليدية من قبيل محو الأمية، وملائمة النظام التعليمي للخطط التنموية، وعلاقة التعليم باحتياجات السوق الاقتصادي وسوق العمل. أما **النوع الثاني**: فهي تلك التحديات ذات الصلة ببناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي، مثل: التعليم عن بعد، التوظيف التقني للوسائط الجديدة، ومفاهيم الجودة. ومن البديهي أن هناك نظاما تعليميا في كل دولة عربية، لذلك يصبح التساؤل الرئيسي حول مدى كفاية هذه النظم لإقامة مجتمع للمعرفة؛ الأمر الذي حدا بالتقرير إلى تقديم مقترحه حول "قياس رأس المال المعرفي الوطني". وينقسم قياس رأس المال المعرفي الوطني إلى نوعين من المؤشرات (كمية وكيفية) والتي تم تطبيقها على المراحل التعليمية المختلفة للأطفال والشباب والكبار. وفي هذا الصدد خلص التقرير إلى أن الجهود التي بذلتها حكومات الدول العربية لم تسهم سوى في زيادة رأس المال المعرفي على المستوى الكمي، أما من حيث جودة وفعالية التعليم فما زالت هذه الدول بحاجة إلى المزيد من الضوابط. في عبارة أخرى،

التعليم بوضعه الراهن في البلدان العربية لا يمكن أن يكون خادماً أميناً لمتطلبات التنمية والحرية والمعرفة.

علاوة على ما تقدم، فقد عني التقرير ببحث موقع الدول العربية على خريطة الاستخدامات التقنية والاتصالات، انطلاقاً من حقيقة مفادها أن إنتاج المعرفة أو اكتسابها يتم عن طريق العملية التعليمية التي غدت من الأسس الركينة التي تنبني عليها التنمية ومجتمع المعرفة؛ إلا أن نشرها وتبادلها أصبح منوطاً باستخدام التقنيات الحديثة. وبالنظر في تطور حيازة خطوط الهاتف وأجهزة الحاسب واستخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في البلدان العربية، فقد وصل التقرير إلى نتيجة مؤداها أن اقتناء الحاسب الشخصي مرتبط بتكلفته. ومن ناحية أخرى فإن أعداد مستخدمي الإنترنت ترتبط بعلاقة طردية بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة ونقصانها. ومن ناحية ثالثة وجد التقرير أن مصر هي الدولة العربية التي تتمتع بأقل قيمة لسعر الدخول على الإنترنت؛ ومرد ذلك كما ورد في التقرير إلى السياسات الرسمية التي تشجع على استخدام التقنية الحديثة في مصر.

أما تناول "الأداء العربي في مجال البحث والإبداع"، فقد تأسس على محاولة استنتاج العلاقة بين "الغياب والطموح"؛ أي حدود المعطيات المعرفية الحالية في الوطن العربي والتطلع إلى التنمية الشاملة. هنا ألقى الضوء على سياسات العلوم والتقانة وتم الانتهاء إلى أن تدني الإنفاق العربي على البحث والتطوير يؤثر سلباً على الإبداع وبالتالي على المخرجات التطبيقية ذات الصلة. علاوة على ذلك، فقد عرض التقرير للمبادرات العربية والقمة الثلاث التي عقدت منذ عام 2006 والقرارات التي توصلت إليها مثل: زيادة الإنفاق على البحث العلمي إلى 2.5% من الدخل القومي (من 0.3% في المتوسط حالياً) وإقامة مراكز للتميز العلمي في مجالات الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. ويرصد التقرير حال المراكز البحثية في البلاد العربية من الناحية العددية ومن ناحية القدرات الإبداعية ومن ناحية القدرات البحثية لدى الباحثين أنفسهم. وفي هذا الصدد يخلص التقرير إلى أن المراكز البحثية العربية عادة ما تقع فريسة النقل التقني وليس الإبداع؛ كما أنه لا توجد علاقة إيجابية خطية بين توافر الباحثين وجودة المراكز البحثية باستثناء تونس. وبالنسبة لمخرجات البحث العلمي العربي فإن التقرير يمتدح زيادة البحث العلمي المشترك بين الباحثين العرب وبين باحثي دول أمريكا الشمالية ودول أوروبا؛ غير أن المجالات العربية تعاني من بعض المشكلات من قبيل "عدم الانتظام في الصدور وعدم الاعتماد على التحكيم المحايد الموضوعي إلى جانب نشر وقائع المؤتمرات دون تحكيم فضلاً عن عدم الاعتراف بمصداقية بعضها في الترقى الأكاديمي".

ويتعرض التقرير كذلك إلى رصد مؤشرات الفجوة الإبداعية في العالم العربي، وهي: فجوة الإبداع، هجرة الأدمغة "نزيف العقول"، المردود الاجتماعي والاقتصادي للإبداع، نشر المعرفة والإبداع. ثم يعرض التقرير لمرتكزات النهوض بالأداء الإبداعي العربي، وهي: توافر قدر كبير من رأس المال البشري والعقليات النقدية؛ وتوافر منظومة مؤسسية فاعلة تتمتع بأليات إبداعية وإبتكارية؛ وإحداث تغيير جوهري وجذري في منظومة التعليم والتعلم والبحث العلمي العربي؛ وضرورة التخطيط من أجل الانتقال التدريجي إلى اقتصاد المعرفة.

واختتم التقرير بمحاولة لوضع "رؤية لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي"، وذلك اعتماداً على ما ورد في الفصول المتتالية للتقرير من تشخيص الحالة المعرفية للمجتمعات العربية وتحديد أوجه القصور وأسبابه. ويرتكز هذا البناء المقترح على: توسيع مجال الحريات باعتبارها أساس الفعل في النهوض بالمعرفة، التواصل الفعال مع الحاجات المجتمعية التنموية في المجتمعات العربية، الانفتاح على منجزات الحياة العصرية وإيجابياتها بحيث يضحى التواصل

فعالاً قائماً على العمل المشترك. أما محاور العمل من أجل تحقيق مجتمع المعرفة فهي ثلاثة: توفير البيئة التمكينية، ونقل وتوطين المعرفة، وتوظيف المعرفة.

غير أنه تبقى في النهاية الإشارة إلى أن إشكالية العلاقة بين الحرية والتنمية ليست حتمية، ذلك أن توافر الحرية قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية بشقيها الإقتصادي والسياسي. ومن ناحية ثانية، فإن الخبرة التاريخية لتجارب دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال تقضي بأن التنمية الإقتصادية تحققت في ظل وجود نظم الحكم العسكري؛ خذ على سبيل المثال: البرازيل وتشيلي. ولا يقتصر الأمر على أمريكا اللاتينية فحسب، ففي القارة الأوربية ألمانيا النازية في عهد هتلر؛ وروسيا أيام الحكم الشيوعي السلطوي. إن المعادلة التنموية تفترض وجود عدد من المعطيات المتكاملة وظيفياً؛ أما الحرية إذا ما أريد لها أن تنتج ثماراً تنموية فيجب أن تكون حرية إبداعية وفكرية بالأساس.

سمية متولي

معيد - قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

## قضايا وتحديات التنمية

### سياسات تقليص الفقر والليبرالية الناشئة

- Son, Hyun, "Interrelationship between Growth, Inequality, and Poverty: The Asian Experience", *Asian Development Review*, vol. 24, 2007, pp. 37-63.
- Singer, Alan, "Business Strategy and Poverty Alleviation", *Journal of Business Ethics*, Vol. 66, 2006, pp. 225-231.
- Medeiros, Marcelo, "The Rich and the Poor: The Construction of an Affluence Line from the Poverty Line", *Social Indicators Research*, Vol. 78, 2006, pp. 1-18.
- Porter, Doug, and David Craig, "The Third Way and the Third World: Poverty Reduction and Social Inclusion in the Rise of Inclusive Liberalism", *Review of International Political Economy*, Vol. 11, 2004, pp. 394-414.

منذ قيام البنك الدولي بتجديد إلتزامه بتقليص الفقر في تسعينات القرن العشرين - بعدما انهمك في إدارة أزمة الديون خلال عقد التنمية الضائع في الثمانينات - حاولت غالبية إن لم تكن جميع دول العالم النامي تطبيق برامج تقليص الفقر بمساعدة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة للتنمية وذلك بمشاركة منظمات المجتمع المدني.

وتُعبّر سياسات تقليص الفقر عن مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية التي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر والمديونيات الخارجية خلال مدى زمني محدد يبدأ من ثلاث سنوات فأكثر بالتركيز على كفاءة استخدام الموارد المتاحة المحلية والأجنبية على حدٍ سواء. وتؤسس تلك السياسات على دعائم ثلاث رئيسية، أولها تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع شامل ومستدام يعمل على رفع مستوى وكفاءة التشغيل، ثانيها تفعيل سياسات التنمية البشرية بإتاحة الخدمات الأساسية ولاسيما الطبية والتعليمية منها، وآخرها تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية باستهداف الفئات الأكثر احتياجاً.

وتعتبر الآثار طويلة المدى لسياسات التثبيت والاستقرار والتكيف الهيكلي - والمتمثلة في ضعف أو انعدام النمو وعدم المساواة الصارخة في توزيع ثماره إن وجد في كلا من أفريقيا وأمريكا

اللاتينية فضلا عن التشوهات الحادة في الأسعار بالإضافة إلى العجزات الهيكلية في الموازنات العامة والنتيجة عن الإفراط في تمويل البرامج الاجتماعية - الدافع الرئيسي نحو بلورة توافق واشنطن الذي جاء بمثابة ملخص للسياسات الدولية المتفق عليها كملاذ أخير لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أنه قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تحقيق التنمية الشاملة في منطقة ما لا يعتمد فقط على مواردها الطبيعية أو البشرية وإنما يعتمد وبدرجة أكبر على سياساتها التنموية المتبعة. ثم جاءت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات لتؤكد على أن تطبيق سياسات الانفتاح والأمن معاً لا يزال مشكلة حقيقية، بما أفسح المجال واسعاً أمام سياسات الإصلاح من الجيل الثاني والمهتمة بتقليل حدة التقلبات الاقتصادية وتطبيق سياسات الحوكمة.

وتُعد لجان تقييم الفقر التي ابتكرها البنك الدولي في تسعينات القرن العشرين البداية الحقيقية لسياسات تقليص الفقر في إطار البنك حيث قامت بدراسة أوضاع الإدارة الاقتصادية والإصلاحات القطاعية ونظم الرعاية الاجتماعية في الدول النامية، ثم اكتسبت مصداقيتها وخبرتها العملية بحلول منتصف التسعينات وذلك بالتطبيق على 25 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء بمشاركة حكومات تلك الدول. وكان الأثر الرئيس لتلك اللجان هو تطبيع سياسات تقليص الفقر بالطابع المحلي لتلك الدول الذي أسهم في نشأة لجان تقييم الفقر المجتمعية (التشاركية) التي تقوم على مشاركة الفئات المستهدفة - الفقراء - أنفسهم في فعاليتها بهدف النقل المباشر لأرائهم وتصوراتهم ومعاناتهم، مما ساعد على اكتشاف أبعاد جديدة لظاهرة الفقر - غير بُعد المادي المحدود والمتمثل في انخفاض مستوى الدخل - لعل أهمها، الأبعاد السيكولوجية أو النفسية للفقر مثل الإحساس بالضعف والتبعية والتمهيش والإذلال وعدم القدرة على الولوج إلى المؤسسات والخدمات العامة نتيجة استئثار الفساد الحكومي وضعف دور المؤسسات المعبرة عن الفقراء مثل الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والمنظمات ذات الاتجاه اليساري.

هذا وقد تم دمج سياسات تقليص الفقر في إطار ملامح النظام الليبرالي العالمي من خلال وسائل عدة لعل أهمها ربط التقدم في تطبيق سياسات تقليص الفقر بالولوج إلى مصادر التمويل والمعونة الدولية، وتعد أسس جدارة الاستحقاق تحت مظلة مبادرة تخفيض ديون الدول النامية شديدة المديونية تطبيقاً فعلياً لذلك التأيير حيث كان من ضمن شروطها توجيه عوائد المديونية المخفضة إلى القنوات الاستثمارية المحددة في إطار برامج تقليص الفقر، الأمر ذاته تم تطبيقه على مصادر التمويل المتاحة في إطار تحقيق أهداف البرامج الإنمائية للألفية الثالثة، كما كان الوضع تماماً بالنسبة لمعايير الجدارة الائتمانية لدى البنوك ومؤسسات التمويل الدولية. ثم جاءت هياكل الإنفاق متوسطة المدى لتربط بين تمويل وتنفيذ تلك السياسات، وذلك من خلال تقدير تصاعدي لإحتياجات التنمية على المديين القصير والمتوسط، وعليه فقد كان هدف الجيل الثاني من سياسات تقليص الفقر هو تحقيق اتساق وشفافية القرارات الإنفاقية مع المعاهدات الدولية المتفق عليها وفقاً لإجراءات المشروطة والمحاسبة. وعليه فقد أصبح تبني سياسات تقليص الفقر شرطاً ضرورياً مسبقاً لحصول الدولة النامية على التمويل والدعم، ومدى التقدم في تطبيقها شرطاً كافياً للإستمرار في الحصول على تلك الموارد.

وكذا تم صهر سياسات تقليص الفقر في صلب النظام الليبرالي العالمي من خلال ربطها بسياسات اللامركزية والحوكمة والتي تُعنى بعملية نقل الموارد والسلطات إلى المستويات الدنيا للحكومة كلما كان ذلك ممكناً بهدف التقريب بين مراكز إتخاذ القرارات ومراكز تنفيذها بما يؤدي إلى تحسين آليات التنفيذ والمحاسبة والرقابة، فضلا عن الدمج من خلال تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بُغية إضفاء الطابع المجتمعي على تلك السياسات.

ويُمكن فهم سياسات الربط المُنمقة بين قواعد النظام الرأسمالي الحر وسياسات تقليص الفقر على أساس إيجاد علاقة عكسية دائمة - ومختلفة أحياناً - بين رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات الفقر بحيث أن تحسين مناخ الاستثمار الدافع لمعدل النمو يتبعه بالضرورة رفع معدلات التشغيل وبالتالي زيادة الدخل وتقليص الفقر، كما أن تحسين كفاءة المشاريع العامة يترتب عليه توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج مكافحة الفقر، فضلاً عن أن إعادة هيكلة النظام المالي تُسهم في الحد من احتمالات الدخل في أزمات مالية والتي من الممكن في حالة حدوثها أن تقوض ثمار برامج مكافحة الفقر، وأخيراً فإن سياسات الاندماج داخل الإقتصاد العالمي تساعد على زيادة معدلات التجارة والاستثمارات الأجنبية.

ويمكن بيان قصور نظرية تساقط ثمار التنمية - والتي تقضي بأن عملية خلق الثروة وإحداث النمو تؤدي بالضرورة إلى تخفيض معدلات الفقر - من عدة نواح:

• **أولاً:** أن قضية رفع معدلات الاستثمار بهدف زيادة معدلات التشغيل ومن ثم خلق سلسلة متتالية من الدخل والتي قد تُسهم في خفض معدلات الفقر - المادي - ترد عليها تحفظات عدة أهمها طبيعة الأنشطة والقطاعات الموجه إليها الاستثمارات فمن الممكن أن تكون قطاعات هامشية ذات علاقات تشابكية أمامية وخلفية محدودة وفرص تشغيل مؤقتة ذات قيمة مضافة ضئيلة بشروط تعاقدية مجحفة حيث يربط البعض بين ارتفاع معدلات الاستثمار وارتفاع معدلات استغلال العمالة المحلية،

• **ثانياً:** أن مسألة الخلق والإتاحة والمعنى بها قيام الاستثمارات الجديدة بخلق المزيد من السلع والخدمات وإتاحتها بصورة متزايدة للطبقات المحرومة لا تأخذ في الحسبان اعتبارات سوء توزيع الدخل وخصوصاً في الجزء السفلي من هرم السكان-الدخل والتي تحول دون استفادة الطبقات الفقيرة من تلك المنتجات ودليل ذلك القاطع هو التصاحب الواضح بين ارتفاع وتيرة تصدير الحاصلات الزراعية إلى الخارج في دول العالم النامي وارتفاع وتيرة المجاعات. ويمكن توضيح ذلك من خلال إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة التبادلية بين رفع معدلات النمو وارتفاع معدلات اللامساواة في توزيع ثماره، وحينئذٍ لا بد من الحديث ليس فقط عن رفع معدلات النمو ولكن أيضاً عن معدلات النمو اللازمة لتعويض الآثار السلبية الناتجة عن سوء توزيع ثماره بمعنى أدق استهداف معدل نمو الناتج اللازم لمعادلة ارتفاع نسبته واحد بالمائة بمؤشر اللامساواة في توزيع الدخل -مؤشر جيني على سبيل المثال - بهدف تحقيق ثبات معدل الفقر.

في ذلك السياق وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العالم الصادر في عام 2003، فإن أكثر من 30% من سكان الدول العشر الأكثر فقراً في العالم يعيشون تحت خط الفقر المعرف بدولارين يومياً بمقياس تعادل القوة الشرائية وأن نصف هؤلاء على الأقل يعيشون تحت خط الفقر المعرف بدولار واحد فقط، وفقاً لتلك المعطيات وتحت افتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي **متساوي التوزيع** يعادل مائة بالمائة بالمقارنة بمعدلات النمو المحققة خلال العقدين الأخيرين فإنه من المتوقع بقاء 15% من سكان تلك الدول تحت خط الفقر، بما يقود إلى نتيجة واحدة فقط مفادها أن سياسات دعم النمو وحدها غير كافية على الإطلاق لتقليص معدلات الفقر على مدار العقدين القادمين وإنما لا بد من اصطحابها بسياسات إعادة التوزيع.

• **أخيراً:** وحول مساهمة سياسات تقليص الفقر في الحد من معدلات فقر القدرات فإن القطاع العام قد يقوم برفع مقدرة واستيعاب الطبقات الفقيرة من خلال إتاحة المزيد من مصادر المعرفة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، إلا أن بعض الشركات تقوم بحماية أو احتكار أو خصخصة المعرفة وقصرها على الإستخدام التجاري فقط، كما أن خلق مجتمع معرفي جديد دون عمل تحديث مماثل للمجتمعات التقليدية يعمل على رفع معدلات فقر القدرات. إضافة إلى

قيام القطاع الخاص بالتأثير على الحكومات بهدف تبني سياسات بعينها والتي من شأنها رفع معدلات الفقر مثل تكتل رجال الأعمال بهدف صياغة سياسة ضريبية متحفظة فضلا عن الضغوط السياسية المتعلقة بالإبقاء على نظام التشغيل الجائر، ناهيك عن الضغوط غير المباشرة على الحكومة من خلال التأثير على جمهور الناخبين بالترويج لأفكار جذابة مثل تأثير النظام الضريبي الإنكماشى على رفاهية المجتمع وتشويه الأفكار المعارضة إلى جانب الترويج لسياسات التنمية الجزئية والتمحور حول الذات. أيضاً قد تقوم الشركات دولية النشاط أثناء سعيها الحثيث لتعظيم أرباحها بدعم وتأييد أنظمة اجتماعية غير عادلة كما حدث في حالة جنوب أفريقيا من خلال تبني سياسات تشغيلية وضريبية عنصرية مما يزيد من معدلات فقر القدرات.

أحمد رجب

معيد - قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

### الأزمة العالمية للغذاء

- Clap, Jennfir, "The Global Food Crisis and International Agricultural policy: Which way forward?" *Global Governance*, 15 (2009), pp 299-311.
- Conceição, Pedro; Ronald U. Mendoza, "Anatomy of the Global Crisis', *Third World Quarterly*, Vol. 30, No. 6, 2009, pp1159-1182.
- De Schutter, Oliver, "The right to food: Fighting for Adequate Food in a Global crisis", *Harvard International Review*, summer 2009.
- Tenebaum, David J., "Food versus Fuel: Diversion of crops may cause Hunger", *Environmental Health perspectives*, volume 116, n.6, June 2008.

أزمة الغذاء العالمية هي صيغة من صيغ الانقسام الطبقي والاستقطاب الإنتاجي والإستهلاكي بين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي والتي يحياها العالم في الأونة الراهنة. وأخذا بعين الاعتبار أن الفقر والجوع وارتفاع أسعار الغذاء من السمات اللصيقة بالكثير من الدول النامية؛ فإن العالم ينقسم إلى مجموعتين: مجموعة فقيرة بالأساس وتعيش في مناطق فقيرة، والثانية ليست فقيرة ولكنها تتعرض للأزمة وبالتالي فإن وضعها يصبح إشكاليا ولكن يمكن تخفيفه.

وعليه فإن ندرة الغذاء وارتفاع أسعار الغذاء ليستا سوى أعراض أنية للأزمة العالمية للغذاء، إلا أنها أعراض كاشفة عن العوار الذي بات يعتري الرأسمالية في ثوبها الليبرالي الجديد بل وعصفا بقوى السوق التي لا يمكن السيطرة عليها. وفي هذا السياق يهدف هذا العرض إلى إلقاء الضوء على ما تطرحه أزمة الغذاء العالمي من قضايا تتراوح بين ما هو قيمي يتمثل في الحق في الحصول على الغذاء باعتباره أحد حقوق الانسان، وما هو مادي يتمثل في إنتاج الوقود الحيوي أو الزراعي وهو ما يفترض إعادة تحويل جزء من الإنتاج الزراعي لإنتاج الوقود الحيوي. كما تقسم هذه الأبحاث عوامل الأزمة إلى مستويين: **الأول:** يتعلق بداخل الدول وعلى وجه التحديد علاقة المساواة في توزيع الدخل ومن ثم الفقر بقضية الأمن الغذائي؛ أما **المستوى الثاني:** فيتعلق بالنظام الدولي وعلى وجه التحديد مدى فعالية المنظمات الدولية في إدارة نظام الغذاء العالمي Food Regime. ثم يختتم العرض بمقترحات مستقاة من بعض التقارير الدولية وتجارب الدول الأخرى للخروج من هذه الأزمة.

## المظاهر والتجليات:

- **ارتفاع أسعار الغذاء:** منذ عام 2005 شهدت أسعار الغذاء ارتفاعا يعادل 75%، واستمر الارتفاع إلى عام 2008؛ ومن ثم جاء مصطلح التضخم الزراعي Agflation ليعبر عن الأسعار المتضاعفة لبعض المحاصيل مثل: الذرة، وارتفاع أسعار القمح بحوالي 50%؛ أما أسعار الأرز فقد زادت بما يعادل 70%. ومن ناحية أخرى شهد السوق المالي العالمي زيادة في السيولة ارتبط بها تركيز الاستثمار في التأمينات بالإضافة إلى زيادة الإقبال على السلع المعمرة المستقبلية باعتبارها أصولا طبقية ثابتة. ناهيك عن ارتفاع أسعار النفط والمشتقات النفطية ذات الصلة بالإنتاج الزراعي مثل: الأسمدة؛ ومن ثم الأثر المترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة الإنتاج خاصة في المزارع الصغيرة.
- **إنتاج الوقود الحيوي:** تعتمد عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، ودول الإتحاد الأوروبي. حيث تضاعف إنتاج الإيثانول من 9.4 مليار جالون إلى 15.9 مليار جالون في الفترة من 2001 إلى 2007 في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد. وفي إنتاج الوقود الحيوي، يتم الاعتماد على المنتجات الزراعية الصالحة للأكل Edible Crops وهي ما يطلق عليها First Generation Bio-fuels؛ أى أن دورة الغذاء يتم كسرها في المراحل الأولى لها.

## مستويات تحليل أزمة الغذاء العالمية:

- **مستوى الدولة:** ثمة علاقة وطيدة بين الفقر وعدم المساواة في الدخل وبين انعدام الأمن الغذائي؛ ففي البلاد المتقدمة والتي تكون فيها مستويات الدخل إما متوسطة أو مرتفعة تخطى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع أسعار الغذاء؛ بخلاف الحال في البلاد النامية. ووفقا لما ذهبت إليه عدد من الدراسات الاقتصادية؛ فإن الدول يمكن تقسيمها ما بين دول تعتمد كليا على الاستيراد الغذائي وأخرى تعتمد كلية على تصدير الغذاء. وأخذا بعين الاعتبار أن الواقع يتجافى مع هذه التقسيمات الثنائية الجامدة، فإن الدول المستوردة كلية للغذاء عادة ما تتسم بانخفاض الدخل بها؛ الأمر الذي يجعلها فريسة لصددمات السوق الاقتصادي ومرد ذلك لسببين: **الأول:** أن ديناميات السوق العالمي الاقتصادي تفترض أن العوامل التي تؤثر على السوق العالمي يمكن أن تنتقل إلى الدول المنخرطة في هذا السوق العالمي وتتغير استجابة الدول لتلك العوامل تبعا لبعض المتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى مثل: حركة سعر الصرف مقارنة بسعر الدولار الأمريكي، ومن ثم السياسة النقدية في الدولة، والبنية التحتية المادية في الدولة، هيكل السوق الاقتصادي والسياسات الحكومية لاستقرار الأسعار. أما **السبب الثاني:** فهو أن أثر ارتفاع أسعار الغذاء يتعاظم في الدول التي تعاني من انخفاض الدخل ولاسيما لدى القطاع الأكثر فقرا من الشعب نظرا لأن الجزء الأكبر من دخله موجه للغذاء. وعلى هذا فإن الدول من حيث قابليتها للتأثر بالأزمة تنقسم إلى: منتجين فقط وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يحقق لهم مصلحة، أو مستهلكين فحسب وبالتالي فإن هذه الدول متضررة من ارتفاع الأسعار؛ والأكثر تأثرا على وجه التحديد هي الدول الأفريقية التي يبلغ فيها إنفاق الدولة على دعم الغذاء حوالي 70-80% من الميزانية.
- **المستوى الدولي:** في معرض تحليل دور المنظمات الدولية في كبح جماح أزمة الغذاء العالمي يمكن القول بأن هناك قصور بائن في طرق المعالجة؛ وهو ما يمكن تفسيره بحالة العجز المؤسسي العام الذي تكابده المنظمات الدولية من حيث ضبابية حدود المسؤولية أو

القصور في عملية جمع المعلومات أو تدني مستوى التمويل اللازم لتفعيل القرارات أو حتى انعدام التنسيق البيئي بين الأجهزة الدولية ذات الصلة بالقضية.

## ما العمل إذن؟

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف السبيل إلى الخروج من هذه الأزمة؟ إن إنتاج المزيد من الغذاء لا يقدم حلا جذريا لأن الفقراء ما زالوا غير قادرين على الحصول عليه نظرا لتدني أو انعدام القوة الشرائية لهم. ومن ناحية أخرى فإن تخفيض أسعار الغذاء هو أيضا حل مؤقت بهدف التسكين لا الاستئصال ذلك لأن الحق في الغذاء لا يقتصر على إمكانية الحصول على الغذاء فحسب - أى لا يعني الوفرة فقط - بل أيضا القدرة الذاتية على إنتاج الغذاء وفي أفضل الحالات تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ وعليه فإن الدول الفقيرة لن تتمكن من تطوير آليات ذاتية محلية لإنتاج الغذاء. وهنا تجب الإشارة إلى ثلاث مستويات لعلاج هذه الأزمة: **الأول**: يتعلق بالتدابير قصيرة المدى والتي تعني استيراد المزيد من الغذاء. أما **الثاني**: فهو تركيز الاستثمارات على القطاع الزراعي وتقديم الدعم اللازم لها؛ وفي ذلك فائدتان: **الأولى**: تعزيز الأمن الغذائي في هذه البلدان، **والثانية**: اعتبار الاستثمار في القطاع الزراعي جزءا من استراتيجية الحد من الفقر في هذه البلاد التي يقطنها 75% من فقراء العالم وكذلك الحد من عدم تكافؤ الدخل. أما المستوى **الثالث** فهو يتعلق بالمحاصيل المعدلة وراثيا وإمكانية الإفادة منها في تحقيق فائض من الغذاء، بشرط أن يتم انتاجها عن طريق القطاع العام لا الخاص حفاظا على درجة الأمان البيولوجي المطلوب بالإضافة إلى الحفاظ على هذه التقنية بمنأى عن الأغراض الربحية البحتة التي تعد المحرك الأساسي للقطاع الخاص.

وقد كان هذا ما ذهب إليه تقرير البنك الدولي "الزراعة من أجل التنمية" لعام 2008 وكذلك تقرير التقييم الدولي للمعرفة الزراعية والتكنولوجيا والعلوم "الزراعة في مفترق الطرق" الصادر في 2009، حيث ركز **الأول** على توجيه الاستثمارات لحماية البيئة والأبحاث الزراعية والإنتمان الريفي؛ بينما اتجه **الثاني** للتركيز على نقل الاهتمام بالسياسات التنسيقية بين المستويين المحلي والدولي من خلال مؤسسات وأطر قانونية واتفاقيات متعددة الأطراف للتحويل لزراعة أكثر إنتاجية وتوازنا.

وأخيرا وليس آخرا، يمكن الإفادة من بعض تجارب الدول في مجال زيادة الإنتاجية، وعلى سبيل المثال:

- **تنزانيا**: حيث عمدت الدولة في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم إلى استخدام أسلوب تخضير الصحراء Agro forestry، وهو ما سمح باستصلاح 350 ألف هكتار من الأرض. وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن ارتفاع دخل كل أسرة بما يعادل 500 دولار أمريكي سنويا، واستخدام المزيد من الأشجار مما أدى إلى المزيد من المرونة في التعامل مع النظام الزراعي وهو أحد المتطلبات الراهنة في مواجهة التغيرات المناخية.
- وهناك نظام في **مالاوي** يعتمد على زراعة الذرة باستخدام الأشجار المخصصة لتثبيت النيتروجين الجوي، وهو ما أدى إلى زيادة إنتاجية الهكتار الواحد من 1.1 طن إلى 3.7 طن؛ والتي يمكن أن ترتفع إلى 5 طن إذا ما أضيفت إليها بعض المعادن. وقد شهد عام 2007 انطلاق برنامج الأمن الغذائي الذي يستهدف ما يزيد على 42 ألف من المزارعين؛ وهو ما قد يعود بالنفع على 1.3 مليون من الأسر الفقيرة.

سمية متولي

## تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية

جاء تقرير التنمية البشرية لعام 2009 بعنوان "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية" ليؤكد على حقيقة مفادها أن عدم المساواة أصبحت خصيصة من خصائص هذا العالم الذي نعيشه وأن انتقال الأفراد من بلدانهم قد يكون أفضل الخيارات بل وأحياناً الخيار الوحيد لتحسين فرصهم في الحياة، ولهذا للهجرة تأثير ليس بالقليل على تحسين مستوى الدخل والتعليم وتعزيز فرص النجاح. لقد تناول هذا التقرير **عدة قضايا رئيسية وأخرى فرعية** حول الهجرة والمهاجرين من أهمها: "الحرية والتحرك" وذلك حيث كيف يمكن للانتقال أن يعزز التنمية البشرية، "تحرك الأشخاص من حيث من يتحرك؟ وإلى أين؟ ومتى؟ وما الأسباب؟"، و"التغيرات التي طرأت على حال المهاجرين"، و"الأثار على بلدان المنشأ والمقصد"، وأخيراً "سياسات تعزيز نتائج التنمية البشرية".

وقد أعلن تقرير التنمية البشرية **في مقدمته** عن رفضه للصورة النمطية السلبية عن الهجرة والمهاجرين وأشار إلى أنه يهدف بالأساس إلى كشف بعض أبعاد ظاهرة الهجرة التي تتسم بالتنوع والتعقيد ليشير إلى حقيقة فاجأت الكثيرين وهي أن النسبة الأكبر من المهاجرين لا ينتقلون من الدول النامية إلى المتقدمة ولكن بين الدول النامية بعضها البعض وأحياناً تكون الهجرة داخلية أي داخل حدود الدولة. ولقد قدر التقرير عدد المهاجرين داخل حدود دولهم أي من الريف إلى المدن بحوالي 740 مليون شخص أي أربعة أضعاف المهاجرين خارج حدود دولهم، وأشار أيضاً إلى أن اللاجئين يشكلون 5% من إجمالي المهاجرين ويرتبط بذلك الهجرة القسرية للنساء والأطفال أو ما يعرف "بالإتجار بالبشر".

جاءت هذه المقدمة لتصدّم هؤلاء الذين يرون في الهجرة هذه الصورة النمطية، ويرون في المهاجرين منافسين لهم في كل شئ خاصة فيما يتعلق بفرص العمل ومن ثم فأصحاب هذه النظرة يشكلون أحد التحديات التي تواجه المهاجرين، ولقد عدد التقرير في هذا الإطار التحديات التي تواجه المهاجرين بفعل تزايد عدد الدول ومن ثم الحواجز والحدود التي يجب عبورها، منها: سياسات الحكومة إزاء العمال المهاجرين خاصة إذا اعتبروا منافسين للمواطنين المحليين في العمل أو لتسببهم في زيادة الضغط على المرافق المحلية، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات على قدم المساواة مع السكان المحليين، وإمكانية التعامل والاندماج مع ثقافة الدولة الجديدة ومنظومة القيم للفرد، وبشكل عام تتفاقم هذه التحديات أو العقبات التي يواجهها المهاجرين حال حدوث أي أزمة اقتصادية إذ اعتبرهم التقرير الخاسر الأول.

كذلك أشار التقرير إلى **أحد الأبعاد الغائبة** عن الكتابات حال الحديث عن القضايا المرتبطة بالهجرة ألا وهو مزايا الهجرة حيث أقر التقرير أن المهاجرين يسهمون في زيادة الناتج الاقتصادي بدرجة أو بأخرى مما يعود على الدولتين المنشأ والمقصد. وأكد التقرير أن تقييد الهجرة هو تقييد لحق رئيسي من حقوق الإنسان التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حرية التنقل من مكان لآخر. كما ركز التقرير في اقتراحاته على الأعداد المقبولة من المهاجرين وطريقة التعامل معها، حيث ينبغي التعامل مع هذه القضية بين الدول المعنية سواء كانت بلد المنشأ أو المقصد وفي داخل هذه الدول مع الفاعلين غير الحكوميين (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني.... إلخ). وهذه الإصلاحات المقترحة من جانب التقرير تبرز من خلال فتح قنوات الدخل النظامية القائمة والتي يتم من خلالها توسيع الخطط المتعلقة بالعمل الموسمي الحقيقي في قطاعات مثل قطاعي الزراعة والسياحة، وزيادة عدد التأشيرات الممنوحة للأشخاص ذوي المهارات المتدنية وذلك مع الاحتفاظ بحق المهاجرين في تغيير جهة العمل وغيرها من الحقوق.

وركز التقرير في **خاتمته** على أهمية اعتبار الهجرة استراتيجية للأسر التي تبحث عن تنوع سبل معيشتها وتحسينها مع أهمية دمج الهجرة في السياسات الإنمائية والتي تبرزها التجربة مع أهمية التركيز على الأوضاع الاقتصادية الوطنية وقوة مؤسسات القطاع العام في التمكين من جني الفوائد الأكبر حجماً التي يحققها الانتقال. وأشار أيضاً إلى أن هذه الإصلاحات لن تتحقق دون وجود قيادة قوية ومستتيرة مع رفع مستوى الوعي حول الهجرة. وأن هذه الإصلاحات لا بد وأن تتبناها كل من دول المقصد والمنشأ، ولذلك لا مفر من التعاون الدولي حول قضية الهجرة لا اعتبارها قضية حيوية وإدارتها بشكل رشيد مع تحسين مستوى الحماية الممنوحة لحقوق المهاجرين، ولتعزيز الإسهامات التي يقدمها المهاجرون لبلدان المنشأ والمقصد على السواء.

نهلة محمود

معيد - قسم الإدارة العامة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

### **التغاضي عن الإنحياز للدولة ونظرية الدولة الإنمائية: دراسة حالة سنغافورة وفيتنام**

- Gainsborough, Martin, "The (Neglected) Statist Bias and the Developmental State: the case of Singapore and Vietnam", *Third World Quarterly*, 30: 7, 2009, 1317 — 1328

ظلت الدولة الإنمائية ولا تزال مثاراً للخلاف بين العديد من الباحثين بين مؤيد يُعد من إيجابيات تطبيق النظرية ومُعارض يُركز على المثالب والانتقادات المُوجهة لها، ولقد جاءت مقدمة الكاتب في هذا المقال لتعكس أهم خصائص الدولة الإنمائية في الأدبيات السابقة وكذلك الانتقادات التي وجهتها هذه الأدبيات لنظرية الدولة الإنمائية. ولقد لخص الكاتب وجهة نظره فيما يتعلق بأهم عوامل ضعف نظرية الدولة الإنمائية في **ثلاثة عوامل** هي: **أولاً**- أن نظرية الدولة الإنمائية تحاول أن تُطبق مفاهيم ماكس فيبر حول الدولة وتحاول أن تُقيم كل الدول من هذا المنظور وهو ليس منظوراً عالمياً، **ثانياً**- أنها تقلل من تأثير القوى العالمية المهيمنة على وضع نظريات الدولة وهذا ليس صحيحاً، **ثالثاً**- أنها تهتم كثيراً بوضع تعريف أو ما يعرف بوصفة للخليط المؤسسي المُحقق للتنمية، مع الإشارة إلى أن الدول الأفضل هي تلك التي تقف في مسافة بعيدة من مجتمعها. ثم انتقل الكاتب ليقدم مجموعة من المعالجات لعوامل الضعف السابقة لنظرية الدولة الإنمائية ومن أهمها وضع حدود واضحة بين الدولة والمجتمع حيث أنهما من وجهة نظره لا ينفصلان، كما عقد مقارنة بين نموذجي الدولة في سنغافورة وفيتنام في محاولة للكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه بين النموذجين لتوضيح الأفكار النظرية السابقة.

### **الدولة الإنمائية: الخصائص والإشكاليات**

تظل الإشارة إلى خصائص الدولة الإنمائية كما تناولتها الأدبيات عنصراً رئيسياً لفهم الإشكاليات المرتبطة بتلك النظرية. أهم خصائص الدولة الإنمائية كما تناولها Adrian Leftwich أنها دولة تتسم **بالعناصر التالية**:

- وجود نخبة دافعة ومحفزة لتحقيق التنمية.
- تمتع الدولة باستقلال نسبي عن المجتمع.
- وجود بيروقراطية متخصصة وقوية وإن كانت متحصنة اقتصادياً.
- وجود مجتمع مدني ضعيف وخاضع.
- الإدارة الفعالة للمصالح الاقتصادية للفاعلين من غير الدولة.
- تمتع الدولة بالشرعية والفعالية والقمع.

وقد قدم الكاتب مجموعة من النماذج الواقعية للدول الإنمائية فأشار إلى دول جنوب شرق آسيا والتي ظهرت في شكل المعجزة الآسيوية تحت عنوان **(الدول الإنمائية)** مثل ظهور الجيل الأول من الدول الصناعية كاليابان، وكوريا، وسنغافورة وتايوان. والتي هي بشكل عام أفضل من الجيل الثاني من النور الآسيوية كماليزيا والفلبين. أما الصين فأشار الكاتب إلى أنها لا تزال مجالاً للخلاف بين المحكمين حيث يراها البعض دولة إنمائية ويراها آخرون غير ذلك. والسبب في ذلك الخلاف الدائر حول دور الدولة في عملية التنمية ومدى تدخلها في نظام السوق وحماية الصناعات المختلفة.

ثم انتقل الكاتب إلى التحول الحادث في التعاطي مع نموذج الدولة الإنمائية في الوقت الحالي واعتباره نموذجاً لدولة رخوة أو فاشلة تفتقد كثيراً من الخصائص الإيجابية لنظرية الدولة الإنمائية مثل وجود نخبة محفزة للتنمية، مع افتقاد القدرة على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية. حيث ثار جدل كبير بين المفكرين في السنوات الأخيرة حول قدرة نموذج الدولة الإنمائية على البقاء في ظل العولمة وهيمنة بعض القوى العالمية في ظل الليبرالية الجديدة والأسواق المفتوحة. وفي هذا الإطار تناول الكاتب أهم الانتقادات التي أثرت حول الدولة الإنمائية في الأدبيات السابقة ومن أهمها أن نظرية الدولة الإنمائية تعد مجرد تفسير للتنمية أكثر منها نظرية جيدة للدولة حيث أنه:-

- غالباً ما يتم التعامل مع نموذج الدولة الإنمائية باعتبار أن الدولة هي المحتكر وبذلك تظهر في هذا السياق فكرة الدولة المتدخلة.
- نظريات الدولة الإنمائية تركز بشكل أكبر على شرح مخرجات التنمية من منظور الدولة ولا تركز بشكل كاف على التأثيرات على المجتمع، حيث أن هناك اتجاه عام في السياسات للتحيز لفكرة الدوله.
- الدولة الإنمائية تتعامل مع المجتمع والدولة باعتبارهما عنصران منفصلان ومتمايزان وهذا يختلف كثيراً عن الواقع حيث تصعب الإجابة عن تساؤل "عند أي حد تنتهي الدولة ومن أن يبدأ المجتمع؟" وفي هذا الإطار تأتي أهمية رسم حدود وعلاقات واضحة بين الدولة والمجتمع دون اعتبار كل منهما عنصراً متميزاً ويرتبط ذلك بقضية أساسية وهي كيف تحكم الدولة.

كما انتقد الكاتب الأدبيات في تناولها لنظرية الدولة الإنمائية لارتكازها على سلسلة من الافتراضات أن هذا النمط صالح عالمياً، وهو ما يثير مجموعة من الإشكاليات:

- **الإشكالية الأولى:** هي تصور الدولة في نموذج فيبر حول البيروقراطية الرشيدة واعتباره النموذج الوحيد للدولة على الرغم من أن ماكس فيبر نفسه قال بوجود نماذج أخرى وهي ليست سيئة أو منحرفة بل منتشرة بدرجة كبيرة، وكذلك اعتبار الدولة الإنمائية معيارية يؤمن أنصارها أنها الدولة الأفضل خاصة فيما يتعلق بالقدرات الخاصة بالدولة ومدى قدرتها على توصيل السلع والخدمات العامة.
- **الإشكالية الثانية:** وترتبط بتقليل تأثيرات القوى العالمية المهيمنة، حيث ظهرت نظرية الدولة الإنمائية خلال الحرب الباردة لشرح أسباب النجاح الاقتصادي للدول الآسيوية الحليفة للولايات المتحدة. أي أن نظرية الدولة الإنمائية جاءت مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة في حربها الباردة مع الإتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من إنتهاء الحرب الباردة إلا أن نموذج الدولة الإنمائية لا يزال يستخدم كأداة للحكم.
- **الإشكالية الثالثة:** تركز على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي يمكن التعرف عليها من خلال شكل وطبيعة المؤسسات المختلفة داخل المجتمع مثل شكل المؤسسة العسكرية والحركات الاجتماعية داخل الدولة. كما تثير هذه الإشكالية عدة قضايا من

أهمها كيف يمكن وصف الدولة، وطبيعة العلاقة بين القوى المختلفة داخل المجتمع، وكذلك كيف يكون التأثير في الوقت نفسه على أيديولوجية الدولة مما ينعكس على نظام الحكم خاصة في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الحديثة، ويظهر أيضا في تمتع الدولة باستقلالية واضحة وذلك لاعتبارها كياناً قائماً في حد ذاته.

### نظرة تحليلية للدولة الإنمائية (دراسة حالة سنغافورة وفيتنام)

في المقارنة بين سنغافورة وفيتنام لن يتردد العديد من الباحثين في التركيز على **أوجه الاختلاف** ربما في المساحة، والسكان، والتركيبية الاثنية ومستوى التنمية وكذلك شكل نظام الدولة وطبيعتها فمعظم الأدبيات تكاد تجزم بأن الدولتين على النقيض الواحدة من الأخرى. ففي حين تتمتع سنغافورة بالاستقرار تبدو فيتنام أكثر اضطراباً وبينما المواطنون في سنغافورة أكثر التزاماً بالقوانين فهم يأتون على عكس من المواطنين في فيتنام، وكذلك فبينما مستويات الفساد منخفضة جدا في سنغافورة، يعد الفساد من أهم المشكلات التي تعاني منها فيتنام. وهذا ليس كل شيء ولكن أيضا توجه الدولة نحو المعارضة فعلى الرغم من أن حزب الموقف الشعبى (PAP) في سنغافورة يفوز في الانتخابات منذ عام 1959 حتى الآن فإن الحكومة تسمح لأحزاب المعارضة بالعمل، بينما في فيتنام أعلن السكرتير العام للحزب الاشتراكي أنه "لن تكون هناك أحزاب معارضة في المستقبل" لذا يبدو النموذجان مختلفين تماما.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك **أوجه تشابه** لا يلتفت إليها أحد؛ إذ يربط الدولتين تراث كونفوشيوس، وكذلك توجه النخبة الحاكمة نحو المعارضة ففي سنغافورة التي تختلف عن فيتنام من حيث سماحها بتعددية الأحزاب والسماح لأحزاب المعارضة بالعمل لكن الواقع وفي أكثر من تصريح لمسؤولين في الحكومة يؤكد أن النخبة لا تعتبر المعارضة في سنغافورة وضعا جيدا. كذلك في العلاقة بين العام والخاص، يوجد الفصل بينهما في سنغافورة على المستوى النظري على العكس من فيتنام، وان كانت الممارسة تجعل من الدولتين متشابهتين، على سبيل المثال استحدث رئيس وزراء سنغافورة الحالي (Lee Kuan Yew) لوزارة جديدة ليعين والده وزيرا، ويقال أيضا أنه وصل لهذا المنصب بعلاقات والده، وكذلك تعيين زوجة الأب مديرا تنفيذيا لأحد الشركات المشتركة بين القطاعين الخاص والحكومي مما يجعل العلاقة بين العام والخاص غير منفصلة وغير واضحة، وأثهمت العائلة أكثر من مرة من قبل الصحافة بالفساد واستغلال النفوذ لذا فأوجه الاختلاف بين سنغافورة وفيتنام هي في الواقع أوجه التشابه.

مما سبق يتضح أن هناك مشكلات تعاني منها الدولة الإنمائية ويجب التعاطي معها حتى يمكن تحقيق التنمية ولا مفر في هذا الإطار من الإشارة إلى ضرورة وضع تأثير السياسة العالمية في السياق باعتبارها مؤثرا قويا على وضع نظريات الدولة.

نهلة محمود

## تجارب التنمية

### زيادة التجارة والحد من الفقر فى برامج المنظمات الدولية

- "Trading Out of Poverty: How Aid for Trade can Help", *OECD Journal on Development* Vol.10, No. 2, 2009.
- "The Aid for Trade at a Glance 2009: Maintaining Momentum", *OECD, Aid for Trade Program*, July 2009

تعتبر التجارة جزءاً محورياً من أجندة النمو الاقتصادي والحد من الفقر لأي دولة في العالم. ولكن هناك وجهات نظر تؤكد أن زيادة حجم التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة وانتشار الفقر في الدول النامية وليس العكس، وذلك بسبب الإلتزامات المترتبة على الدول المنضمة لاتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف التي قد تعطيها ميزات لا تتوافر لغيرها من الدول مما يحقق عدم المساواة. ولكن تسعى المنظمات الدولية المعنية بالتجارة - كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - لتصحيح هذه الصورة، والتأكيد على أهمية توظيف المعونات المقدمة للدول النامية لزيادة التجارة للمساهمة في تطوير برامجها التنموية للحد من الفقر.

ولزيادة أثر التجارة على الحد من الفقر، لا بد أن تعي كل الأطراف المعنية بعملية التنمية أهمية التكامل التجاري كعنصر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأن المعونة من أجل التجارة توفر إطاراً مهماً لدعم هذه الخطوة من خلال مواجهة القيود المفروضة على الشعوب الفقيرة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الناتجة عن الإدماج في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ولتحقيق هذا الهدف، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - في إطار المبادرة المشتركة مع لجان التجارة في منظمة التجارة العالمية - فيما يتعلق بالمعونة من أجل التجارة بالعمل على دراسة الطرق والوسائل لتنفيذ هذه المبادرة بفعالية لمساعدة الدول المنضمة إليها - خاصة الدول النامية - على استخدام التجارة بشكل فعال كأداة لتسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق أهدافها في الحد من الفقر. وهذا يتطلب خلق وعي قوي بين الجهات المانحة والدول النامية المنضمة لهذه المبادرة بأهمية التكامل التجاري وأهمية التجارة في عملية التنمية، ودور المعونة من أجل التجارة في بناء قدرات الدول الفقيرة أو الأقل دخلاً للاستفادة من التجارة والإفتتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية مما يحقق أهدافها التنموية.

ولقد ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقاريرها على توضيح المسائل المتعلقة بالتجارة وأثرها على النمو الاقتصادي والإنتاجية من خلال بيان علاقة التجارة بالإبتكارية والتجديد بالنمو الاقتصادي، ولكن هذه العلاقة غير مباشرة وغير مفهومة. ولذا فإن التجارة وتحريرها تعد من بين العوامل التي تساعد على تحفيز الإبتكار وزيادته من خلال الإعتماد على خمس قنوات أو آليات:

- 1- **زيادة التنافسية:** لتحسين الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على تطوير الكفاءات البشرية وإدخال التكنولوجيا.
- 2- **نقل التكنولوجيا:** فالتجارة تسمح للشركات في الدول النامية باستخدام التكنولوجيا اللازمة لتحسين إنتاجيتها وتنافسيتها والتي من شأنها تسريع عملية النمو من خلال خلق فرص العمل للمواطنين.
- 3- **وفورات الحجم:** كلما اتسع نطاق مبيعات هذه الدول للوصول إلى السوق الإقليمي والعالمي كلما زادت قدرتها على المنافسة.

**4- أن التجارة وعمليات الإصلاح فيها** من شأنها تسريع عملية التجزئة العالمية لعمليات الإنتاج من خلال عدة وسائل: تعزيز التنافس والتوافق بين المعايير الدولية لنقل التكنولوجيا المستخدمة؛ إزالة القيود على الدول النامية الناشئة عن الإتفاقيات الثنائية التي تعقدها مع الدول الأخرى؛ العمل على تعميم الاستفادة من هذه الإتفاقيات الثنائية.

**5- حقوق الملكية الفكرية،** هناك علاقة بين حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا المتزايد للسلع والخدمات ورأس المال في الدول النامية وربط ذلك بالابتكارية والتجديد والنمو الاقتصادي في هذه الدول.

كما ركزت هذه التقارير على دور التجارة في الحد من الفقر وتأكيد كل النظريات الاقتصادية على أهمية مساهمة التجارة في تلك العملية خاصة في الدول النامية التي تعاني من عمالة قليلة المهارة وذلك عن طريق معادلة عامل الأجر بحيث يمكن زيادة عوائد أهم عناصر الإنتاج. ولكن يرى بعض الخبراء أن دور التجارة في الحد من الفقر لا يقتصر فقط على التأثير في عامل الأجر والتوظيف والعمالة، فهو يؤدي بشكل غير مباشر للحد من الفقر، ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة منها:

**1-** كيف يمكن للتغيرات الكبيرة في الأسعار أن يشعر بها الفقراء في حياتهم اليومية. وهذا يعتمد على: الهيكل التنافسي لقطاع التوزيع، الطريقة التي تعمل بها المؤسسات الحكومية خاصة "المنظمات التسويقية"، حجم القطاع القادر على التجارة من الإقتصاد المحلي.

**2-** كيف يمكن للتجارة أن تغير من عوائد الحكومة ونفقاتها، وهنا لابد من الإشارة للنقطتين التاليتين: **أ-** أن تحرير التجارة لا يمكن أن يؤدي إلى تقليل العوائد إذا تمت معالجة الزيادة في التعريفات الجمركية والنظر في إجراءات الإعفاء **ب-** كما أن التراجع البسيط في عوائد التعريفات الجمركية لابد وأن يعوض من خلال تبني سياسات إحلال ضريبي على نطاق واسع وتكون أقل ضررا على المواطنين. بعبارة أخرى، إن تبني سياسات قوية على صعيد الإقتصاد الكلي من شأنها تعزيز الإنفاق الاجتماعي بدلا من الاعتماد على التعريفات الجمركية.

أما فيما يتعلق بمدى استفادة الدول النامية من هذه المبادرة من عدمها، فهناك العديد من الدول النامية الأقل دخلا استطاعت أن تستفيد من التوسع في والدخول في الأسواق العالمية والمشاركة في جني ثمار العولمة. ويرجع ذلك إلى أن التقليل المستقر أو المنتظم للحواجز التجارية، خاصة في السلع المصنعة، أدى إلى جعل هذه الدول قادرة على الإندماج السريع في السوق العالمي من خلال عمليات التصنيع الهادفة للتصدير. ولكن البعض الآخر من هذه الدول مازال يواجه صعوبات كبيرة في توسيع نطاق وتنوع صادراتها مما يؤهلها لدخول السوق العالمية، وهي بذلك تتجه نحو التهميش في النظام التجاري العالمي.

فقد قلت حصة دول أفريقيا جنوب الصحراء من الصادرات العالمية في الفترة ما بين 1980 و2006 من 3.9% إلى 1.9%. ويرجع السبب في ذلك إلى وجود بعض المعوقات الداخلية والخارجية: **- فالمعوقات الخارجية:** تتمثل في عدم قدرة هذه الدول على التوصل أو الدخول في إتفاقيات تجارية متعددة الأطراف لتقليل الحواجز المفروضة على حركة التجارة من قبل الدول الصناعية الكبرى. **- أما المعوقات الداخلية:** فتتمثل في السياسات الإقتصادية المتبعة والقيود المفروضة على جانب العرض وهذا ناتج عن قلة مستوى المهارات البشرية، وضعف المؤسسات، وارتفاع تكلفة إقامة الشركات والمشاريع، وعدم وجود هيكل للحوافز الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية لديها.

وللتغلب على هذه المشكلات ومحاولة زيادة إندماج هذه الدول في مبادرة المعونة من أجل التجارة، وبناء على الإعلان الصادر عن **الإجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بهونج كونج**

**عام 2005** - والذي نادى بزيادة المعونة من أجل التجارة ووضع خطة لتحقيق هذا الهدف - جرى استحداث مبادرة المعونة من أجل التجارة وهدفها مساعدة الدول الأقل دخلا على تخطي القيود الهيكلية ورفع قدراتها الضعيفة والتي تحد من قدرتها على الإنتاج، والمنافسة، وتعظيم استفادتها من فرص التجارة والاستثمار. ولقد انبثقت عن هذا الاجتماع فرقة عمل أوصت بالعمل على تحفيز الدول النامية على الدخول في هذه المبادرة من خلال تحديد الأولويات الخاصة بتحسين قدرتها على التجارة (تقوية جانب الطلب)، ومعرفة مدى استجابة الدول المانحة لهذه الرغبات، وما هي المشروعات التي تريد توجيه المعونة إليها؛ بالإضافة إلى العمل على التوفيق بين رغبات كلا الجانبين، وتضييق الفجوة بينهما على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي. ولقد تم استحداث آليتين رقابيتين لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة: **أ. الأولى:** على المستوى المحلي في الدول الأقل دخلا، لتعزيز الملكية المحلية الحقيقية وضمان أن التجارة جزء مهم في استراتيجيات التنمية القومية لهذه الدول. **ب. الثانية:** على المستوى الدولي، لزيادة الشفافية والرقابة على ما تم تنفيذه ومالم ينفذ، وماهي الإصلاحات أو التحسينات المطلوبة.

وطبقا لهذه التوصيات، قامت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية باستحداث إطار للرقابة على تنفيذ هذه المبادرة وتقييمها. ويكمن الهدف من هذا الإطار في تعزيز الحوار وتشجيع كل الأطراف (الدول المانحة والدول المتلقية) على الالتزام بالمبادرة، ومواجهة الاحتياجات المحلية، وتعزيز الرقابة والمحاسبة المتبادلة.

ولقد خلصت تقارير إلى أن مبادرة المعونة من أجل التجارة نجحت في زيادة تدفقات المعونة المرتبطة بالتجارة، كما عملت على خلق حوار بين المسؤولين أو الجهات المعنية في الدول النامية وبين الجهات الدولية المعنية بالتجارة والمعونة. ولكي يتم تعزيز حجم هذه المعونات وزيادة قدرة الدول الأقل دخلا على التجارة والاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية، لابد من إيجاد حوار على نطاق أوسع بين المجتمع المدني، والحكومات، والقطاع الخاص من جانب، والجهات المانحة من جانب آخر. ولتحقيق هذا الهدف لابد من التركيز على أربع نقاط أساسية:

- ضرورة العمل على زيادة وعي الدول النامية بأهمية المكاسب الممكنة أو المتاحة لها من خلال تعميق اندماجها في الاقتصاد العالمي، ودور مبادرة المعونة من أجل التجارة في تعزيز هذا الاندماج.
- على الجهات المعنية، سواء في الدول النامية أو بالنسبة للمانحين، الاعتراف بأن المعونة من أجل التجارة تشكل جزءا من صورة أكبر تشمل التعاون الدولي، وتساعد في وضع منهج حكومي شامل للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.
- معرفة القيود المفروضة على الدول النامية التي تحد من استفادتها من التجارة وعوائدها والاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال معرفة حالة كل دولة على حدة.
- لابد من توضيح كيف أن المعونة من أجل التجارة تواجه هذه القيود والتحديات التي تفرض على كل دولة، وتعاملها مع كل حالة بمفردها. وكيف أنها تضيف قيمة وزخما للإتفاقيات والمبادرات التي تعقدتها الهيئات الخاصة في هذه الدول، بالإضافة لملاءمتها للإطار المتطور للتعاون الإقليمي والدولي.

مرورة عبد العزيز  
باحثة  
شركاء التنمية

## المجتمع المدني والديمقراطية في الدول النامية: خبرات من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

- Heller, Patrick, "Democratic Deepening in India and South Africa", *Journal of Asian and African Studies*, Vol. 44(1), pp. 123-149, 2009.
- Heller, Patrick, "Democratic Deepening in Brazil, India and South Africa: Towards a Comparative Framework", paper presented at the conference "Building Sustainable Democracies", Indiana University, 29-30 January, 2009. <http://www.indiana.edu/~demsus/docs/heller.pdf>
- Suttner, Raymond, "Democratic Transition and Consolidation in South Africa: The Advice of the Experts", *Current Sociology*, September 2004, Volume 52(5), 755-773.
- Chatterjee, Patralekha, "Civil Society in India: A Necessary Corrective in a Representative Democracy", *Development and Cooperation*, No. 6, November/December 2001, p. 23-24. <http://www.inwent.org/E+Z/zeitschr/de601-9.htm>

شكلت مؤسسات المجتمع المدني في عدد من الدول النامية حجر الأساس في التحول نحو الديمقراطية وتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية والقضاء على نظمها السلطوية التي استأثرت بالحكم واستبعدت قطاعات واسعة من شعوبها من الممارسة السياسية لعقود طويلة. من أبرز تلك الدول **جنوب أفريقيا والهند والبرازيل** والتي أنجزت تحولات ديمقراطية حقيقية قائمة على مبادئ المساواة والمواطنة. ورغم ترسخ قواعد الديمقراطية وإرساء مبادئ دولة القانون وتداول السلطة في هذه الدول إلا أنها لا تتوقف عند هذا الحد، فالدول الثلاث تتميز بمجتمعات مدنية نشطة تعمل على تدعيم الممارسات الديمقراطية من خلال محاولة التغلب على القيود الاجتماعية والاقتصادية والتي لا تزال تشكل عقبة في طريق المشاركة السياسية لبعض الفئات داخل هذه المجتمعات خاصة في **الهند وجنوب أفريقيا** وتؤدي بالتبعية إلى تهميش بعض الجماعات والأقليات وتقصير العملية السياسية على نخب قليلة ما يجعل دور منظمات المجتمع المدني أهم وأصعب في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي لجهة تعميق وتدعيم الديمقراطية وتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية ومراقبة الأداء الحكومي على نحو مستمر وشبه يومي يتعدى المشاركة العرضية من خلال ممارسة حق التصويت في الانتخابات كل عدة أعوام.

وقد لعبت منظمات المجتمع المدني من جماعات أهلية ونقابات ومنظمات دينية وغيرها في كل من **الهند وجنوب أفريقيا** دوراً كبيراً في القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والاحتلال الإنجليزي ونظام الطبقات في الهند ونجحت في العمل على التحول الديمقراطي وضمان حقوق المواطنة والمشاركة السياسية. فقد نشأ حزب المؤتمر الهندي Indian National Congress كحركة احتجاج اجتماعية قبل وصوله إلى سدة الحكم، وفي جنوب أفريقيا تكونت الحركة المناهضة للحكم العنصري والتي تنسب الآن للحزب الحاكم المؤتمر الوطني الأفريقي African National Congress كائتلاف مكون من آلاف المنظمات الدينية واتحادات العمال والجماعات الطلابية والمدارس والجامعات والكنائس يجمعها إطار تنظيمي هو الجبهة الديمقراطية الموحدة United Democratic Front. وترجع جذور الحركة الشعبية في **البرازيل** إلى الكنيسة الكاثوليكية والتي اجتذبت إليها عدداً غير قليل من منظمات حقوق الإنسان والمرأة واتحادات العمال. عملت هذه الحركات والتجمعات في الدول الثلاث على خلق نظم ديمقراطية قائمة على مبادئ المساواة والمواطنة من خلال مستويين؛ المستوى السياسي الرسمي أي تشكيل نظام حكم ديمقراطي قائم على التعددية والمشاركة، والمستوى الاجتماعي بالعمل على القضاء على الانقسامات القائمة على العرق أو الدين أو الطبقة.

على رغم من الإنجازات التي حققتها هذه الدول في التحول نحو الديمقراطية إلا أنها تواجه **معضلة** هامة تتمثل في ضعف فرص المشاركة السياسية الحقيقية لبعض المواطنين خاصة من الأقليات أو الطبقات الفقيرة. يتم التمييز هنا بين الديمقراطية بمعناها التمثيلي أي وجود انتخابات حرة ونزيهة وتوافر حقوق المواطنة والحقوق والحريات المدنية بشكل رسمي وقانوني، وهو ما نجحت هذه الدول في تحقيقه، وبين القدرة الفعلية للمواطنين على ممارسة تلك الحقوق وممارسة حقوق المواطنة بمضامينها المتعلقة بالمشاركة الحقيقية في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة الأداء الحكومي، وهو التحدي الذي تواجهه هذه الدول لتعميق وتدعيم نظمها الديمقراطية. يرجع ذلك إلى عاملين: **أولاً**، هذه المجتمعات ما تزال تتسم بتفاوتات في توزيع الدخل والثروات بين مواطنيها، ففي **الهند** يعيش ما يقرب من 25 بالمئة من إجمالي السكان الذي يتعدى حاجز المليار نسمة تحت خط الفقر بينما تتخطى هذه النسبة 30 بالمئة في **جنوب أفريقيا**، وأيضاً تفاوتات ثقافية واجتماعية تؤثر في مجملها على الممارسات والتفاعلات الاجتماعية وتؤثر سلباً على فرص المشاركة السياسية لهذه الفئات وقدرتها على التأثير على مخرجات العملية السياسية.

تكمن **المعضلة الثانية** في العلاقة بين المجتمع والدولة، فرغم الطابع الديمقراطي التمثيلي لكلا من **الهند وجنوب أفريقيا**، ما يزال يعجز بعض المواطنون من التواصل مع الدولة من خلال القنوات الرسمية، وفرص المشاركة والتواصل المباشر مع مؤسسات الدولة تظل قليلة بسبب تضاعف المساحات والقنوات الرسمية المتاحة للمشاركة خاصة على المستوى المحلي. فإذا نظرنا إلى **الهند** نجد أنها تتبع نظام حكم فيدرالي مكون من 27 دولة، يصل متوسط عدد السكان داخل كل من هذه الدول 37 مليون نسمة، ما يعني من ناحية عدم تركيز السلطة على المستوى الفيدرالي (أي على المستوى الأعلى للسلطة). ولكن من ناحية أخرى تتمتع السلطات على مستوى الدول بسلطات واسعة وتتمتع بدرجة عالية من مركزية السلطة بينما لا تتمتع المجالس المحلية المنتخبة داخل الدول بسلطات تمكنها من المشاركة في القرارات الخاصة بالتنمية وبعمليات توزيع وتنظيم استغلال مواردها ما يعني انخفاض قدرة المواطنين على المشاركة من خلال الأجهزة المحلية. وفي **جنوب أفريقيا** تتمتع المدن الكبرى - جوهانسبرج وكيب تاون ودوربان- بنظام محلي قوي خلفته حقبة الفصل العنصري يمتاز بدرجة عالية من اللامركزية والاستقلال المالي تفتقر إليها المناطق الأخرى التي تعاني أجهزتها المحلية من الضعف. كما تستأثر الأحزاب الحاكمة في كثير من الأحيان في كلا من **الهند وجنوب أفريقيا** بعملية صياغة الأجندة السياسية مُحيلة منظمات المجتمع المدني إلى تابع لها بدلاً من اعتبارها شريكاً فيما يتم طرحه ومناقشته على الساحة السياسية. فلم يتمكن المؤتمر الجنوب أفريقي لثقافات العمال Congress of South African Trade Unions COSATU رغم ائتلافه مع الحزب الوطني الأفريقي الحاكم من منع الحزب من التحول إلى أجندة نيو ليبرالية وتخليه عن برنامج التنمية وإعادة البناء.

وفي **البرازيل** وعلى الرغم من أن المجتمع البرازيلي كان من أكثر المجتمعات التي اتسمت بعدم المساواة، وكان آخر دول أمريكا اللاتينية في إعطاء حق التصويت لغير المتعلمين، إلا أنها شهدت مرحلة من التحول الديمقراطي خلال السبعينيات تبعها حركة نشطة للمجتمع المدني اتسمت بدرجة عالية من التنظيم قادت بها الجماعات المهمشة وأفرزت حزب العمال الذي مكنها من التواصل مع النظام الحاكم بصورة مباشرة. كما نجحت حركات الاحتجاج الاجتماعي في الضغط باتجاه لامركزية الحكم وإقرار قانون اللامركزية والذي أعطى السلطات المحلية استقلالاً مالياً وسلطة سن القوانين وتقديم الخدمات المختلفة من الصحة إلى التعليم والمواصلات إلى مواطنيها.

تمثل الدول الثلاث - **الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا** - على اختلاف نظم حكمها وتراثها التاريخي حجم وتنوع السكان ومعدلات النمو الاقتصادي، نماذج لعمل مؤسسات المجتمع المدني

والحركات الاجتماعية في مراحل الاستقلال وتأسيس نظم ديمقراطية وأيضاً دعم وتعميق الديمقراطية والعمل على توسيع فرص المشاركة للمواطنين ومحاربة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي تقلص من فرص المشاركة الحقيقية والقدرة على التأثير على مخرجات السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتدفع أيضاً باتجاه لامركزية الحكم وإعطاء سلطات أكثر للمجالس والمؤسسات المحلية المنتخبة بما يحقق تفاعلاً أكبر بين المواطن ومؤسسات الحكم ويعزز من قدرة المواطنين على التأثير على عمليات صنع القرار والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

سالي عبد المعز

معيد – قسم الإدارة العامة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

### القضاء على الفقر كمفتاح لتحسين التعليم والصحة: خبرات من البرازيل

- Sousa, Rômulo and Leonor Santos. *Measuring the Impact of Bolsa Familia Program Based on Data from Health and Nutrition Days*. Chile: United Nations Food and Agriculture Organization (FAO), April 2009.
- Lindert, Kathy. “Brazil: Bolsa Familia Program – Scaling-up Cash Transfers for the Poor” in *Sourcebook on Emerging Good Practice in Managing for Development Results*, 67-74. 2008.
- *Bolsa Família: Changing the Lives of Millions in Brazil*. As downloaded from: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/LACEXT/BRAZILEXTN/0,,contentMDK:21447054~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:322341,00.html>
- Lindert, Kathy et. Al. *The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Família Program: Implementing Conditional Cash Transfers in a Decentralized Context*. The World Bank Group, May 2007.
- De Sousa, Rômulo Paes. *Bolsa Família: Program Effects on Health and Education Services: caching unusual suspects*. Brazil: Ministry of Social Development and Fight Against Hunger; October 2006.

يعد الفقر أحد المشكلات الرئيسية التي تعيش في ظلها وتعاني منها العديد من الأسر الفقيرة وشديدة الفقر في الدول النامية. ولعل البعد الأخطر لمشكلة الفقر ليس فقط في تأثيرها المباشر على الحياة المعيشية لهذه الأسر من خلال نقص الموارد المتاحة أمامها؛ وإنما في تأثيرها غير المباشر من خلال تقليص الفرص المتاحة أمام هذه الأسر. فالأسر الفقيرة تكون حظوظها أقل من حيث فرص الانتظام في التعليم والحصول على الغذاء والعيش في بيئة صحية سليمة وخالية من الأمراض. فبالنظر لضيق ذات اليد، فإن العديد من الأسر الفقيرة تواجه الموقف الصعب الذي تختار فيه ما بين إرسال أبنائها للمدارس أو استغلالهم كمصادر لزيادة دخل الأسرة. كما أنها تفضل ما بين الإنفاق على التعليم – الذي قد ينظر إليه على أنه نوع من الترفيه في بعض الأحيان – وبين الإنفاق على ما سواه من الاحتياجات الأساسية للأسرة للإعالة.

وهكذا وجدت دوماً هذه الحلقة المفرغة من الفقر المؤدي للحرمان من التعليم والصحة – والحياة الكريمة بالتالي. وهو ما شكل تحدياً أمام البرامج المختلفة التي صممت للتعامل مع مشكلة التسرب من التعليم أو تدهور المستوى الصحي لأولئك القابعين عند قاع الهرم الاجتماعي، حيث أن معظم هذه البرامج كانت عادة محدودة الرؤية وقصيرة النظر، تحاول التعامل مع هاتين المشكلتين ككل – وليس باعتبار أنهما جزء من مشكلة أكبر يتسبب بها الفقر، وبالتالي يصبح

القضاء على الفقر هو المدخل الصحيح من خلال برامج متكاملة تضع في اعتبارها تحسين الفرص المعيشية أمام القطاعات الأفقر في المجتمع – لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

في إطار مثل هذه البرامج المتكاملة، يتم توفير حزمة من الحوافز – المادية غالبا والعينية أحيانا - للأسر لتعويض الخسارة في الدخل التي قد تنجم عن إرسال الأبناء للمدارس بدلا من العمل ولتقليل مخاوفها من عبء التكاليف الذي قد يضاف إلى كاهلها كنتيجة لذلك. بل إن هذه الحوافز قد تمتد لتشمل توفير وجبات غذائية لجذب الأطفال أنفسهم للمدرسة – نظرا لأن الرفض قد يأتي من جانب الأطفال أنفسهم في بعض الحالات – وللحرص على تحسين صحتهم.

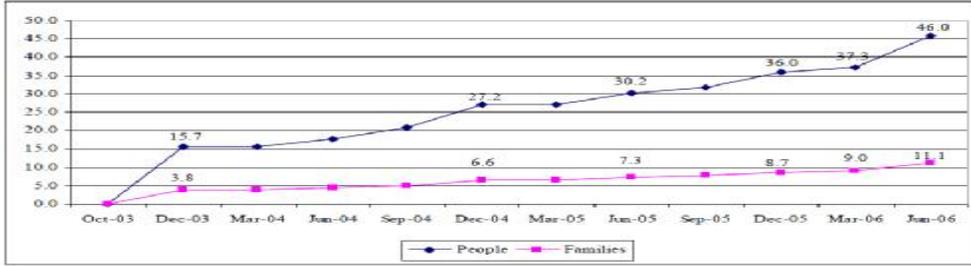
غير أنه نظرا لارتفاع تكلفة وطول أمد مثل هذه البرامج، فإنها غالبا ما لا تطبق على نطاق واسع كما أنها لا تستمر لفترات طويلة وهو ما يجعل سجلها في التطبيق غير مثمر أو لا يتمخض بالضرورة عن النتائج المرجوة – الأمر الذي يقلل من حماسة مسؤولي برامج التنمية الشاملة لدى الدول والمؤسسات الدولية تجاه مثل هذه النوعية من البرامج. إلا أن الواقع يكشف عن وجود تجربة لبرنامج شامل للقضاء على الفقر والارتقاء بمستويات التعليم والتغذية لأبناء الأسر الفقيرة في البرازيل حقق نجاحات تستحق التوقف عندها والاحتذاء بها. **برنامج "الجوع صفر"** في البرازيل مكن الفقراء من الحصول على فرص أفضل للتعليم من خلال توفير التعليم المجاني والدعم النقدي وتوفير الغذاء للأطفال في سن التعليم وأسرهم. وفيما يلي سنعرض للبرنامج في نقاط أساسية تلخص أهم سماته.

البرنامج يسمى – Fome Zero – وهو ما يعني (الجوع صفر – zero hunger) والذي أصبح فيما بعد جزءا من برنامج مظلة أكبر أطلق عليه **برنامج منحة العائلة** ( Bolsa Familia - Family Benefit Program) والذي دشنته الرئيس البرازيلي الحالي لولا دا سيلفا في مطلع 2003 للقضاء على الفقر المدقع والجوع في البلاد (حيث يقدر عدد الفقراء ب 45 مليونا من إجمالي حوالي 190 مليون شخص). وهو ما يجعله الأكبر من نوعه عالميا من حيث حجم ونوعية الخدمات المقدمة للقضاء على الفقر والجوع والحصول على التعليم وخلق فرص العمل من خلال سواء تقديم الدعم المادي أو العيني المباشر للحصول على الغذاء والتعليم أو من خلال تقديم الخدمات الموجهة بشكل أساسي للقطاعات الأكثر فقرا في الريف والمدن الصغيرة. وقد بلغت تكلفة البرنامج بنهاية عام 2007 3.7 مليار دولار أمريكي.

وقد تم إطلاق هذا البرنامج الذي يسعى لتمكين الفقراء بعد فشل محاولات لبرامج سابقة كان جل تركيزها توفير المساعدات الغذائية والنقدية بصورة مباشرة وغير دورية للقطاعات الفقيرة في البرازيل في مجالات بعينها. فبالأخذ في الاعتبار تركيز الثروات في واحدة من أكثر دول العالم تفاوتًا بين طبقاتها (60% من السكان يحصلون على 4% من ثروة البلاد)، فقد وجد أن الحلول الجزئية أو المقنعة في التعامل مع مشكلة الفقر لن تجدي نفعًا، وإنما السبيل يكون من خلال مساعدة الفقراء أنفسهم على أن يكونوا في أحوال أحسن من خلال تحسين الفرص التعليمية والصحية المتاحة أمامهم وربطها بالمساعدات المادية بما يساهم في إحداث تغييرات اجتماعية أوسع تنكسر فيها حلقات الفقر وتوارثها بين أفراد قطاعات محددة داخل المجتمع – وهو ما حذا بالرئيس البرازيلي لإنشاء وزارة جديدة معنية بالبرنامج سماها وزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الجوع.

في مجال التعليم على وجه الخصوص يتم توفير راتب شهري ووجبة غذائية واحدة أو اثنتين يوميا واللقاحات والأمصال اللازمة لكل الأسر الفقيرة كضمانة لانتظام أبنائها في التعليم. وقد بينت بعض الإحصاءات المستقلة التي أجريت في البرازيل وجود تحسن في معدلات التحاق

وانتظام أبناء الأسر الفقيرة في مختلف برامج التعليم في سياق هذا البرنامج – ما أدى إلى تراجع كبير بالمقابل في معدلات عمالة الأطفال – كما تراجعت نسبة الأمية. كما تم رصد تراجع معدلات التفاوت في الدخول بين الطبقات كنتيجة مباشرة لهذا البرنامج – حيث تمكنت الأسر الفقيرة (والتي قدر عددها بـ 11.2 مليون أسرة في 2006) من توجيه القدر الذي كان يوجه في السابق للإنفاق على الغذاء لأوجه أخرى للإنفاق دون التحمل بالمقابل بأي أعباء إضافية لحصول أبنائها على التعليم – وهو ما دفع عددا كبيرا من الأسر خارج منطقة الفقر أو الفقر المدقع مع تزايد عدد المستفيدين من البرنامج – كما يتضح من الشكل البياني التالي.



ولا يجب في هذا المقام إغفال أن أحد أهم أسباب نجاح هذا البرنامج هو توافر الموارد المادية والإدارية – وقبل هذا كله الرغبة والإرادة – لدى جهاز الدولة البرازيلية، ثم الاستهداف الصحيح والقدرة على الوصول للمجتمع المراد إحداث التغيير فيه. غير أن أحد التحديات التي تواجه البرنامج حاليا هي كيفية استكمال حلقات التغيير التي يحدثها. فمن ناحية يحاول البرنامج زيادة حجم القطاعات المستهدفة وزيادة وتحسين نوعية الدعم المقدم. ومن ناحية أخرى، يفكر القائمين على البرنامج في أن زيادة عدد المتعلمين تعني زيادة قوة العمل وتحسن نوعيتها، وهو ما يعني بالضرورة المزيد من الطلب على فرص العمل مما يستلزم حث الخطى في تحقيق النمو الاقتصادي بحيث يمكن استيعاب كل هؤلاء الوافدين الجدد لسوق العمل – وتحقيق الغاية الأهم من وراء البرنامج – وهو تغيير شكل الحياة في البرازيل.

هشام سليمان

### أنشطة شركاء التنمية

- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى الشركاء يوم 26 يناير 2010، والذي تناول موضوع: "الإعلام والرأي العام والسياسة: مناقشة للتغطية الإعلامية لأحداث هامة". وكان المتحدث الرئيسي هو: أ.د. نسمة البطريق أستاذ الإعلام بكلية الإعلام جامعة القاهرة. وعقب عليها المفكر القدير أ. جميل مطر – عضو مجلس تحرير جريدة الشروق.
- قام شركاء التنمية بتنظيم دورة للجمعيات الأهلية حول كيفية الاتصال بالجهات المانحة بغية طلب دعمها للمشروعات التي تقوم بها، وذلك بفندق ماريوت قاعة The view، يومي 6-7 فبراير 2010.
- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء السادس والعشرين لمنتدى الشركاء يوم 22 فبراير 2010، والذي تناول موضوع: "قياس الرأي العام في مصر: بين الطلب الأجنبي والحاجات المحلية". وكان المتحدث الرئيسي هو: أ.د. صفوت العالم أستاذ الإعلام بكلية الإعلام جامعة القاهرة. وعقب عليه أ.د. فيصل يونس أستاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء السابع والعشرين لمنتدى الشركاء يوم 8 مارس 2010، والذي تناول موضوع: "المرأة المصرية وجدل التمييز والمشاركة" في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة. وكانت المتحدثات الرئيسيات هن: أ.د. أميمة أبو بكر مدير منتدى المرأة والذاكرة؛ أ.د. هدى عبدالمنعم زكريا أستاذ علم الاجتماع جامعة الزقازيق؛ أ. أمينة شفيق عضو المجلس القومي للمرأة. وعقب عليهن أ.د. أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع والعميد الأسبق لكلية الآداب جامعة القاهرة.

### آفاق جديدة

نشرة غير دورية تعرض لأحدث الكتابات النظرية والتطبيقية في قضايا التنمية. تصدر عن

شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب

18 شارع جول جمال – المهندسين – الجيزة تليفون وفاكس: 33035019

الموقع الإلكتروني: www.nid.gov.eg البريد الإلكتروني: nid@nid.gov.eg